وفى رواية أبى داود - وقد سكت عنها - عن أبى علقمة: "أن عثمان دعا باء فتوضأ، فأفرغ بيده اليمنى على اليسرى، ثم غسلهما إلى الكوعين". الحديث "أ وفي التلخيص الحبير: "أبو داؤد، في حديث عثمان المشهور" ثم ساقه.

رحمه الله في الأم: لا نعلم مخالفا في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء. وهذا منه حكاية الإجماع، قال في فتح البارى بعد نقله عنه: فعلى هذا فزفر رحمه الله محجوج بالإجماع قبله، وكذا من قال ذلك من أهل الظاهر بعده، ولم يثبت ذلك عن مالك رحمه الله صريحا، وإنما حكى عنه أشهب كلاما محتملا، وحكم الكعبين كالمرفقين ". انتهى" (۱) وفي المنتقى عن أبي هريرة رضى الله عنه: "أنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم غسل يده اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح رأسه ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق ثم قال: هكذا رأيت رسول الله على يتوضأ، وقال قال رسول الله يوسل الله على المناع العرب المناع العرب وقال مسلم منكم فليطل غرته وتحجيله». رواه مسلم (۱)

وفي "نيل الأوطار" شرح المنتقى: "قال المصنف: ويتوجه منه وجوب صمل المرفقين (قلت وكذا(١) وجوب غسل الكعبين) لأن نص الكتاب يحتمله وهو مجمل

⁽١) باب الوضوء ثلاثا ثلاثا (١٠: ٣٩ من الأميرية طبع مصر)

⁽٢) في باب صفة وضوء النبي ﷺ (١٧/١١ من التازية طبع مصر)

⁽٣) أى كلام البحر، وهو تحت قول الكنز: "ويديه بمرفقيه"

⁽٤) "أشرع في العضد" و"أشرع في الساق" معناه أدخل الغسل فيهما قاله النووي، كذا في النيل (من المؤلف).

⁽٥) سيأتي الكلام في سند هذا الكلام في بابه (من المؤلف).

⁽٦) مسلم، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (١٢٦/١ طبع كراتشي).

⁽٧) ما بين القوسين إدراج من صاحب إعلاء السنن.